نواب طالبوا الحكومة بتعديل سياستها المالية وإعادة هيكلة الجهاز الإداري وتنويع مصادر الدخل

مجلس الأمة يوافق على ربط ميزانيات 36 جهة حكومية وبعض الحسابات الختامية

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، صباح أمس الجلسة الخاصة بمناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي وذلك بعد رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وستناقش الجلسة على مدى يومين 6 بنود تتضمن ميزانيات الجهات الملحقة للسنة المالية 2020/2021 ومشاريع القوانين باعتماد الحسابات الختامية للجهات المستقلة عن السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020 ومشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات المستقلة للسنة المالية 2020/2021 وعددها 15 مشروعا بقانون ومشروعي قانون في شأن اعتماد الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة عن السنتين الماليتين 2018/2019 و 2019/2020 ومشروع قانون بربط ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2020/2021 وعرض وزير المالية الحالة المالية للدولة وفقا لنص المادة 150 من الدستور ومشروع قانون في شأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2018/2019 مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021/2021.

وقال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبد الصمد في بيان خلال الجلسة إن جائحة كورونا أدت إلى تأخر مناقشة الميزانيات بسبب تعطيل العمل في جميع مرافق الدولة.

وأشار إلى أن اللجنة عقدت 38 اجتماعاً قبل الجائحة و 11 اجتماعاً عن طريق الأونلاين، وتمكنت من إنجاز 79 موضوعاً استغرقت 105 ساعات.

ولفت إلى أن إجمالي الإيرادات بلغت 7.5 مليارات دينار وأن المصروفات بلغت 21.5 مليار دينار، وأن هناك عجزاً تقديرياً ترتب على الميزانية بقيمة 14 مليار دينار، متوقعاً تقليص هذا العجز مع التحسن النسبي في سعر برميل النفط الذي قدر في الميزانية بـ30 دولارا.

وأكد أن هناك تخفيضات على مصروفات الميزانيات الجديدة بـ945 مليون دينار وأن تلك التخفيضات لن تطال حقوق الموظفين من الدعوم والمنافع الاجتماعية.

وبين أن سيولة الاحتياطي العام ازدادت تعقيداً في ظل عدم كفاية الإجراءات الحكومية في ترشيد الانفاق رغم تنبيه اللجنة مراراً وتكراراً.

وأوضح أن الفوائض المالية الفعلية المستحقة خلال سنوات الوفرة من 1999–2000 بلغت 50 مليار دينار تم ترحيلها إلى الاحتياطي العام واستنفدت نتيجة غياب النهج الحكومي الصحيح فيما يتعلق بمصروفات الدولة.

وأشار إلى أن كثيرا من النفقات تمت خارج إطار الميزانية وأن الاحتياطي العام لم يستنفذ فقط بمصروفات داخل الميزانية بل من خارجها مثل سداد العجز الاكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وأضاف كذلك تسليح وزارة الدفاع وميزانيتها التي بلغت 3.5 مليارات دينار كانت خارج إطار الميزانية ولم يتم التسلح من الميزانية لإحكام الرقابة عليها، وأنهم وعدوا بإرسال مشروع قانون لتضمين مصروفات التسليح ضمن إطار الميزانية.

وقال عبدالصمد: إنه إضافة إلى ما سبق فيما يخص الصرف خارج إطار الميزانية فهناك تغطية لخسائر شركات القطاع العام والصرف على حساب العهد والعلاج بالخارج من دون الرجوع إلى مجلس الأمة.

وأشار إلى أن هناك ودائع ممنوحة لبعض البنوك المركزية العربية تحت مسمى الاستثمار منها 4 مليارات دولار في البنك المركزي المصري، مؤكداً أن هذا البنك أعلن التزامه بالسداد في ظل وفرة الاحتياطي العام في مصر. وأضاف أن هناك 500 مليون دولار لدى الأردن مستحقة للدولة وهناك مبالغ أخرى لدى المغرب وغيرها ويمكن لهذه البلدان تسديد المبالغ المستحقة عليها فقد حان وقت السداد.

وأكد أن تلك المبالغ كانت عبارة عن سحوبات من الاحتياطي العام وقدرت قيمتها بـ26 مليار دينار يضاف إليها العجز بقيمة 24 مليار دينار في خلال 6 سنوات ليكون الإجمالي 50 مليار دينار تم استنفادها خلال الفترات السابقة، مؤكداً أن هناك مصروفات كثيرة يجب أن تدخل ضمن الميزانية.

واعتبر عبدالصمد أن التنسيق بين الحكومة والمجلس أدى إلى إنعاش الفوائض المالية بـ8 مليارات و800 مليون دينار عبر تبني حزمة من البدائل التمويلية، ونتج عن ذلك توفير سيولة مالية بمقدار 3.7 مليارات دينار وشراء صندوق احتياطي الأجيال القادمة استثمارات الاحتياطي العام ما يوفر سيولة قدرها ملياران و500 مليون دينار.

وأضاف أنه تم ترحيل المزيد من الأرباح المحتجزة لدى الجهات المستقلة للعامين الماليين 2018–2019 / 2019–2020 ما يوفر للخزانة العامة سيولة قدرها مليار و400 مليون دينار.

وأكد أن هذا لا يعني أن الأرباح المحتجزة ليست خالية من الملاحظات بل ستظل تحت رقابة الأجهزة الرقابية، وأن تلك الملاحظات اعتمدت لتحويل تلك الأرباح إلى الاحتياطي العام.

و200 مليون دينار يمثل مجموع الأقساط المتفق على تحويلها إلى الميزانية العامة من قبل مؤسسة البترول، مؤكداً أن هذا إضافة إلى التحسن النسبي في أسعار بيع النفط وترشيد الإنفاق سيقلل العجز المتوقع في الميزانية وسيقلل الحاجة إلى الاقتراض.

مرزوق الغانم

عدنان عبد الصمد

وأوضح عبدالصمد أن تقديرات المصروفات الخاصة بالميزانية بلغت 62 مليون دينار من دون أي تغيير، مشدداً على ضرورة أن تلتزم الجهات الحكومية بتوصيات اللجنة ومنها الصرف في حدود الاعتماد من دون إجراء أي مناقلات بين البنود.

وأشار إلى أن هناك مآخذ كثيرة على التعاقدات الحكومية التي أبرمت خلال أزمة كورونا من دون وجود آلية واضحة، متمنياً من الحكومة تنفيذ جميع توصيات اللجنة التي تشكل خارطة طريق للإصلاح الاقتصادي والمالي.

إعادة هيكلة الجهاز الإداري وتنويع مصادر الدخل

وطالب نواب في مداخلات لهم خلال مناقشة التقارير بتعديل سياسة الدولة المالية ، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري، ودمج الهيئات المتشابهة وترشيد الاتفاق وتوفير فرص عمل للكويتيين، مؤكدين ضرورة البحث عن موارد جديدة تدر إيرادات إلى جانب النفط.

وأشار النواب إلى تكرار نفس الملاحظات والمخالفات تجاه مشاريع الدولة كل عام، مطالبين بضرورة وجود آلية جديدة لدعم الاسعار والسلع لتوفير اربعة مليارات دينار، إضافة إلى تقنين مصروفات المساعدات الخارجية.

ولفت النواب إلى عدم وجود تغيير في الأداء الحكومي رغم التأثيرات الكبيرة لأزمة كورونا، منتقدين غياب الحلول لتعزيز السيولة النقدية واستدامتها، وتقدير الاحتياجات المالية المستقبلية.

وأكدوا أنه آن الأوان لأن تكون هناك آلية وتغيير في أسلوب عمل وزارة المالية، وآلية مراقبة المال العام، مطالبين بإعادة هيكلة الدولة، ومراجعة أوضاع هيئات لها ميزانيات ولا مردود لهم، وبينوا أن هناك جهات حكومية تأخرت في المطالبة بالإيرادات الخاصة بها منها وزارتا التجارة والمالية والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

وأكد النواب ضرورة تشديد الرقابة على المصروفات الخاصة والسرية لوقف الهدر والفساد مشيرين إلى أن الميزانية أصبحت مثل الهرم المقلوب حيث تم خفض النفقات الرأسمالية بينما تزيد مصروفات الأجور والرواتب.

كما طالبوا بضرورة أن يحقق الإنفاق الرأسمالي مردودا إيجابيا في صورة إيرادات للدولة بدلا من إنشاء مبان وهيئات لا تحقق الهدف منها.

وتطرقت مداخلات نيابية إلى قصور الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في أداء دورها لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع للمواطنين، معتبرين أن الهيئة لم تحقق الهدف منها رغم مرور سنوات على إنشائها.

وطالب النواب في مداخلاتهم بتعزيز ميزانية بعض الجهات مثل الإدارة العامة للإطفاء لسد احتياجاتها من الأجهزة، مؤكدين أهمية عدم المساس بميزانيتي الصحة والتعليم

التصويت على الميزانيات

ثم انتقل المجلس للتصويت على الميزانيات حيث وافق مجلس الأمة على التقرير السادس للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن 8 مشاريع بقوانين باعتماد الحسابات الختامية عن السنتين الماليتين 2018/2019 ، 2019 / 2020 لـ4 جهات مستقلة بموافقة 40 عضوا، وعدم موافقة 8 أعضاء.

وتشمل الجهات الموافق على حساباتها الختامية كلا من مؤسسة الموانئ الكويتية، الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وجاءت بيانات الحسابات الختامية للجهات كالتالي:

مؤسسة الموانئ الكويتية

بلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي لمؤسسة الموانئ الكويتية للسنة المالية 2018 / 2019 مبلغا قدره 97.455.390 د.ك، (سبعة وتسعون مليونا وأربعمائة وخمسة وخمسون ألفا وثلاثمائة وتسعون دينارا فقط لا غير)، فيما بلغت المصروفات 48.960.995 د.ك (ثمانية وأربعين مليونا وتسعمائة وستين ألفا وتسعمائة وخمسة وتسعين دينارا فقط لا غير).

ويؤول صافي الربح البالغ 48.494.395 د.ك (ثمانية وأربعين مليونا وأربعمائة وأربعة وتسعين ألفا وثلاثمائة وخمسة وتسعين دينارا فقط لا غير) إلى الخزانة العامة للدولة.

وبلغت الإيرادات الاجمالية في الحساب الختامي للمؤسسة الموانئ الكويتية للسنة المالية 2019 / 2020 مبلغا قدره 101.308.440 د.ك (مائة وواحد مليون وثلاثمائة وثمانية آلاف وأربعمائة وأربعون دينارا فقط لا غير) ، فيما بلغت المصروفات 51.125.699 د.ك (واحدا وخمسين مليونا ومائة وخمسة وعشرين ألفا وستمائة وتسعة وتسعين دينارا فقط لا غير).

ويؤول صافي الربح البالغ 50.182.741 د.ك (خمسين مليونا ومائة واثنين وثمانين ألفا وسبعمائة وواحد وأربعين دينارا فقط لا غير) إلى الخزانة العامة للدولة.

الهيئة العامة للصناعة

بلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2018/2019 مبلغا قدره 95.113.059 د.ك (خمسة وتسعون مليونا ومائة وثلاثة عشر ألفا وتسعة وخمسون دينارا وثمانمائة وعشرة فلوس فقط لا غير) ، فيما بلغت المصروفات 115 /44.067.216 د.ك (أربعة وأربعين مليونا وسبعة وستين ألفا ومائتين وستة عشر دينارا ومائة وخمسة عشر فلسا فقط لا غير).

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2018/2019 مبلغ 695 /51.045.843 د.ك (واحد وخمسين مليونا وخمسة وأربعين ألفا وثمانمائة وثلاثة وأربعين دينارا وستمائة وخمسة وتسعين فلسا فقط لا غير) توزع على النحو الآتي:

1 – يحول مبلغ 600 /5.459.446 ملايين (خمسة ملايين وأربعمائة وتسعة وخمسين ألفا وأربعمائة وستة وأربعين دينارا وستمائة فلس فقط لا غير) يمثل 10 % من صافي الأرباح التشغيلية إلى احتياطي المشاريع الجديدة أو دعم المشاريع القائمة.

2 – يؤول مبلغ 095 /45.586.397 مليونا (خمسة وأربعين مليونا وخمسمائة وستة وثمانين ألفا وثلاثمائة وسبعة وتسعين دينارا وخمسة وتسعين فلسا فقط لاغير) إلى الخزانة العامة للدولة وفقا للمادة 38 من القانون رقم 56 لسنة 1996.

وبلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2019 /2020 مبلغ 007 / 774.649 .91 د.ك (واحد وتسعين مليونا وسبعمائة وأربعة وسبعين ألفا وستمائة وتسعة وأربعين دينارا وسبعة فلوس فقط لا غير).، فيما بلغت المصروفات 018 /47.408.474 د.ك (سبعة وأربعين مليونا وأربعمائة وثمانية آلاف وأربعمائة وأربعة وسبعين دينارا وثمانية عشر فلسا فقط لا غير).

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2019 / 2020 مبلغ 989 /44.366.174 د.ك (أربعة وأربعين مليونا وثلاثمائة وستة وستين ألفا ومائة وأربعة وسبعين دينارا وتسعمائة وتسعة وثمانين فلسا فقط لا غير) توزع على النحو الآتي:

1 – يحول مبلغ 200 / 5.419.107 ملايين (خمسة ملايين وأربعمائة وتسعة عشر ألفا ومائة وسبعة دنانير ومائتي فلس فقط لا غير) يمثل 10 % من صافي الأرباح التشغيلية إلى احتياطي المشاريع الجديدة أو دعم المشاريع القائمة.

2 – يؤول مبلغ 789 / 38.947.067 مليونا (ثمانية وثلاثين مليونا وتسعمائة وسبعة وأربعين ألفا وسبعة وستين دينارا وسبعمائة وتسعة وثمانين فلسا فقط لا غير) إلى الخزانة العامة للدولة وفقا للمادة 38 من القانون رقم 56 لسنة 1996.

الهيئة العامة للاتصالات

بلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية 2018 / 2019 مبلغ 812 / 76.862.530 د.ك (ستة وسبعين مليونا وثمانمائة واثنين وستين ألفا وخمسمائة وثلاثين دينارا وثمانمائة واثني عشر فلسا فقط لا غير) ، فيما بلغت المصروفات الإجمالية مبلغ 447 / 15.999.496 د.ك (خمسة عشر مليونا وتسعمائة وتسعة وتسعين ألفا وأربعمائة وستة وتسعين دينارا وأربعمائة وسبعة وأربعين فلسا فقط لا غير).

وبلغ صافي الربح 365 / 60.863.034 د.ك (ستين مليونا وثمانمائة وثلاثة وستين ألفا وأربعة وثلاثين دينارا وثلاثمائة وخمسة وستين فلسا فقط لا غير) موزعة على النحو الآتي:

1 – يحول مبلغ 437 /6.086.303 د.ك (ستة ملايين وستة وثمانين ألفا وثلاثمائة وثلاثة دنانير وأربعمائة وسبعة وثلاثين فلسا فقط لا غير) تمثل 10 % من صافي الأرباح إلى احتياطي الهيئة.

2 – يؤول 928 /54.776.730 د.ك (أربعة وخمسين مليونا وسبعمائة وستة وسبعين ألفا وسبعمائة وثلاثين دينارا وتسعمائة وثمانية وعشرين فلسا فقط لا غير) إلى الخزانة العامة للدولة.

وبلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية 2018 / 2019 مبلغ 701 /95.220.044 د.ك (خمسة وتسعين مليونا ومائتين وعشرين ألفا وأربعة وأربعين دينارا وسبعمائة وواحد فلس فقط لا غير) ، فيما بلغت المصروفات 602 /18.520.766 د.ك (ثمانية عشر مليونا وخمسمائة وعشرين ألفا وسبعمائة وستة وستين دينارا وستمائة وفلسين فقط لا غير).

وبلغ صافي الربح 099 /76.699.278 د.ك (ستة وسبعين مليونا وستمائة وتسعة وتسعين ألفا ومائتين وثمانية وسبعين دينارا وتسعة وتسعين فلسا فقط لا غير)

مشاريع قوانين بربط ميزانيات 15 جهة مستقلة

ثم انتقل المجلس لمناقشة الخاصة التقرير الثالث للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشاريع القوانين بربط ميزانيات 15 جهة مستقلة للسنة المالية 2020/2021.

حيث وافق المجلس بعد مناقشة على مشاريع قوانين بربط ميزانيات 14 جهة. وجاءت نتيجة التصويت على ميزانيات 14 جهة بموافقة 37 عضوا وعدم موافقة 10 أعضاء، فيما تم فصل ميزانية معهد الأبحاث العلمية بناء على طلب نيابي، وجاءت نتيجة التصويت على ميزانيته موافقة 34 عضوا وعدم موافقة 15 عضوا.

حسابين ختاميين لمؤسسة البترول

ثم انتقل المجلس لمناقشة والتصويت على مشروعي قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة عن العامين الماليين 2018/2019 – 2019/2020 والمشروع بقانون بربط ميزانية المؤسسة للسنة المالية 2020/2021 بموافقة 31 عضوا وعدم موافقة 12 عضوًا وإحالتهما مع التوصيات إلى الحكومة.

ووفقا لما انتهت إليه لجنة الميزانيات فإن التعديلات الإجمالية على إيرادات ميزانية مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة للسنة المالية 2020 / / 2021 بلغت 10.2 مليارات دينار بنقص قدره 46% عما تقدمت به الحكومة في مشروع القانون المحال إلى مجلس الأمة ليبلغ إجمالي الميزانية المقدرة بعد التعديل بنحو 12 مليار دينار.

وأرجعت اللجنة أسباب الانخفاض إلى هبوط أسعار النفط بنسب غير متوقعة بسبب جائحة كورونا، وما ترتب عليه من تخفيض كمية الإنتاج التي قدرت في الميزانية بـ2.5 مليون برميل يوميا بسعر تقديري 30 دولارا للبرميل.

وبلغت التعديلات الاجمالية على المصروفات المقدرة لميزانية المؤسسة للسنة المالية الجديدة 8.6 مليارات دينار بنقص قدره 44% عما تقدمت به الحكومة في مشروع القانون المحال الى مجلس الأمة ليبلغ إجمالي المصروفات المقدرة بعد التعديل بنحو 11 مليار دينار.

وفيما يخص البيانات المالية للسنة المالية 2018/2019 فقد بلغت الإيرادات المحصلة للمؤسسة وشركاتها التابعة نحو 24 مليار دينار في حين بلغ اجمالي مصروفاتها الفعلية 23 مليار دينار مما نتج عنه صافي ربح فعلي بنحو 879 مليون دينار وفقا لبيانات الحساب الختامي للسنة المالية.

أما البيانات الختامية للسنة المالية 2019 / 2020 فقد بلغت الإيرادات 20.7 مليار دينار ، فيما بلغت المصروفات 20.4 مليار دينار.

ووافق المجلس على إضافة توصية إلى تقرير لجنة الميزانيات بشأن مؤسسة البترول تنص على إعادة النظر في سياسات الاقتراض الربوي للمؤسسة ودراسة التحول للبدائل التمويلية الشرعية ورفع تقرير للمجلس خلال 6 أشهر.

وأكد نواب خلال مناقشة ميزانية مؤسسة البترول ضرورة فتح باب التدريب للشباب الكويتي للعمل في القطاع النفطي وخلق فرص عمل لهم بهذا القطاع.

وشددوا على ضرورة إيجاد فرص عمل للشباب الكويتي في الشركات النفطية وفتح باب التدريب للشباب لتعليمهم المهن الحرفية وتوظيفهم فيها مما يتيح لهم فرص عمل حقيقية.

وطالبوا بإعادة النظر في قانون مؤسسة البترول وإصلاح العجز في ميزانية المؤسسة، حيث إن ميزانيتها تعادل ميزانية دولة الكويت.

وانتقدوا التعامل الحكومي مع الملف النفطي، مطالبين بمحاسبة بعض القيادات المتسببين في الخلل الإداري والمالي داخل المؤسسة ومعالجة قضية التعيينات والترقيات.

وانتقد نواب في هذا الصدد استمرار القائمين على المشاريع النفطية الخاسرة على رأس عملهم، معتبرين أن بقاءهم في مناصبهم سوف يتسبب في خسائر أكبر في المستقبل.

وأكدوا ضرورة أن تأخذ الحكومة بتوصيات لجنة التحقيق البرلمانية في تجاوزات القطاع النفطي بما يحقق المصلحة العامة. ورفع رئيس مجلس الأمة الجلسة إلى اليوم الأربعاء.

عبدالصمد: تخفيض مصروفات الميزانية الجديدة 945 مليون دينار من دون المساس بحقوق الموظفين والدعوم

جانب من جلسة مجلس الأمة

شركة بي ان كي القابضة ش.م.ك (مقفلة)

BNK holding

شركة بي ان كي القابضة ش.م.ك (مقفلة)
BNK Holding Company k.s.c.c

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة لمساهمي شركة بي ان كي القابضة ش.م.ك (مقفلة) للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31

يتشرف مجلس إدارة شركة بي ان كي القابضة بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والمقرر إنعقادها يوم الأربعاء الموافق 2020/9/23 الساعة 10:30 صباحاً، وذلك بمقر الشركة – مدينة الكويت - برج الحمرا للأعمال - الدور 69، وذلك لمناقشة بنود جدول الأعمال التالي :

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
3 - سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من قبل الجهات المختصة والمصادقة عليه.
4 - مناقشة واعتماد البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
5 - مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافاة للأعضاء عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية والمصادقة عليه.
6 - مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية والقانونية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
7 - تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
8 - سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بالحصول على التوكيلات وكذلك نسخة من التقرير السنوي وجدول الأعمال مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة برج أحمد – بجانب المستشفى الأميري – الدور الخامس خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة هاتف : 22432821 – 22465696.